

## قرار

وزير الاقتصاد والتجارة رقم (١٤٢) لسنة ٢٠٠٦

### بتنظيم مكاتب التمثيل التجاري \*

وزير الاقتصاد والتجارة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٠م بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، والقوانين المعدلة له،

وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢،

وعلى القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن السجل التجاري،

وعلى الأمر الأميري رقم (١) لسنة ٢٠٠٦ بتكليف وزير المالية القيام بأعمال وزير الاقتصاد والتجارة،

وعلى القرار الأميري رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٦ بشأن قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للأمير للتصديق عليها وإصدارها،

وعلى اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار في اجتماعه العادي (السادس) لعام ٢٠٠٦، المنعقد بتاريخ ٢٢/٠٢/٢٠٠٦،

قرر مايلي:

### مادة (١)

يقصد بمكاتب التمثيل التجاري في تطبيق أحكام هذا القرار، المكاتب التي تؤسس في الدولة، وترعى مصالح الشركات والمؤسسات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج.

### مادة (٢)

يُسمح للشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في مجال التجارة والصناعة والخدمات، بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري بالدولة.

### مادة (٣)

تتولى مكاتب التمثيل التجاري مايلي:

- ١- الاتصال بالعملاء للتعريف بمنتجات وخدمات الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تمثلها وتوسيع دائرة توزيع هذه المنتجات وتسويقها.
- ٢- الاتصال بالمصدرين وبائعي المواد الأولية ونصف المصنعة التي تحتاج إليها الجهات التي تمثلها، وإزالة العوائق التي تعترض سرعة وصولها إلى هذه الجهات.
- ٣- إبلاغ الجهات التي تمثلها بالشكاوي التي تتلقاها على منتجاتها، والعمل على تذليل الصعوبات المتعلقة بتوزيع تلك المنتجات.

### مادة (٤)

يحظر على مكاتب التمثيل التجاري القيام بمايلي:

- ١- الاستيراد أو التصدير أو البيع، باستثناء ما تستورده من العينات التجارية للسلع التي تنتجها الشركة أو المؤسسة التي تمثلها بغرض الترويج.
- ٢- الترويج لمنتجات أو خدمات غير التي تنتجها أو تقدمها الشركة أو المؤسسة التي تمثلها.
- ٣- الاتصال بالمستهلكين مباشرة.

### مادة (٥)

تسجل مكاتب التمثيل التجاري في السجل التجاري، ويقدم طلب التسجيل مرفقاً به المستندات التالية:

- ١- نسخة مصدقاً عليها من شهادة التسجيل التجاري للشركة أو المؤسسة الأجنبية في مركزها الرئيسي، مبيناً بها أنشطتها التجارية.

- ٢- نسخة مصدقاً عليها من عقد التأسيس والنظام الأساسي مع ترجمة باللغة العربية.
- ٣- قرار الشركة أو المؤسسة بفتح مكتب لها في الدولة.
- ٤- وثيقة تفويض مصدقاً عليها من الشركة أو المؤسسة في الخارج للمدير المفوض بإدارة المكتب.
- ٥- إقرار موثق من سفارة قطر في دولة المركز الرئيسي للشركة أو المؤسسة في الخارج يفيد تحملها مسؤولية الأعمال التي يقوم بها المكتب في دولة قطر.

### **مادة (٦)**

يجدد قيد مكتب التمثيل التجاري كل سنة من تاريخ التسجيل أو من تاريخ آخر تجديد، على أن يقدم الطلب خلال الثلاثين يوماً السابقة لانتهاؤ المدة.

### **مادة (٧)**

تمارس مكاتب التمثيل التجاري عملها وفقاً للقوانين والإجراءات المتبعة في الدولة، ولوزارة الاقتصاد والتجارة إغلاق مكتب التمثيل التجاري إذا خالف أحكام القوانين المعمول بها في الدولة أو أحكام هذا القرار.

### **مادة (٨)**

تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية بدراسة الطلبات المقدمة من حكومات الدول الأجنبية لفتح مكاتب للتمثيل التجاري لها في قطر.

## مادة (٩)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار. ويعمل به من تاريخ صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

يوسف حسين كمال

وزير المالية

القائم بأعمال وزير الاقتصاد والتجارة

صدر في الدوحة بتاريخ: ١٤٢٧/٥/٢٢هـ.

الموافق: ٢٠٠٦/٦/١٨م.